خطوات تهدف إلى زيادة الشفافية وتعزيز الثقة بالسوق

محللون: القرارات الجديدة في سوق الأسهم السعودية تحمي المستثمرين من التلاعبات

«الرياض»: اهتزت الأرضية التي كانت تدعم أسهم المضاربة في سوق الأسهم السعودية هذا الأسبوع بعدما أطلقت هيئة السوق المالية استطلاعين للرأي بشأن قرارات من شأنها كبح جماح المضاربين في أكبر سوق للأسهم بالشرق الأوسط.

وبدأت الهيئة يوم الأحد الماضي استطلاع الآراء بشأن قواعد جديدة مقترحة للتعامل مع الشركات التي تتجاوز خسائرها 50 في المئة من رأس المال فيما قدمت السوق السعودية اقتراحا بتعديل آلية احتساب سعر الإغلاق لتكون وفقا لمتوسط سعر الصفقات وليس حسب سعر آخر صفقة المعمول به حاليا.

ويرى خبراء ومحللون أن تلك الخطوات ستعمل على زيادة الشفافية والثقة بالسوق وترفع مستوى حماية المستثمرين من التلاعبات والمضاربات، كما ستعمل على الفصل بين الشركات ذات الأداء القوي والأخرى الضعيفة.

ويسيطر المتعاملون الأفراد على 93 في المئة من التداولات اليومية لأكبر سوق في العالم العربي والتي تبلغ قيمتها السوقية نحو 400 مليار دولار.

ويتسبب تركيز معظم الأفراد على المكاسب السريعة وعلى الأسهم الرخيصة التي يسهل السيطرة عليها في تذبذب الأسعار بالسوق وسحب السيولة من الأسهم القيادية التي تستحق تقييما أكبر الأمر الذي يضرب دور السوق كمصدر مستقر لاستثمارات الشركات.

وعقب الإعلان عن القواعد المقترحة اهتزت أسهم المضاربة فخسر مؤشر قطاع التامين 12.4 في المئة من قيمته خلال الأيام الثلاثة الماضية وتراجعت أسهم 20 شركة تامين بالنسبة القصوى يوم الثلاثاء وحده.

وهناك ثلاث شركات تامين وشركة اخرى بالقطاع الزراعي تتجاوز خسائرها المتراكمة 50 في المئة من رأس المال إلى جانب أربع شركات موقوفة بالفعل عن التداول. لكن السوق بوجه عام لم يتأثر بتلك القرارات الأمر الذي يشير إلى استحسان المستثمرين لتلك القواعد المقترحة واطمئنانهم إلى أن الإصلاحات ستنعكس إيجابا على السوق.

السوق السعودي

وبعدما سجل يوم السبت الماضي أعلى مستوياته في أربعة اسابيع تراجع المؤشر لثلاث جلسات لكنه ارتد لينهي تعاملات أمس مرتفعا 0.11 في المئة إلى 7147.4 نقطة.

ويقول هشام تفاحة مدير صناديق الاستثمار «البعض يربط تراجع السوق بقرارات هيئة السوق المالية الأخيرة لكني لا أرى كذلك».

«وتابع من الخطأ الربط بين تلك القرارات والتراجع لأنه يعطي مؤشراً آنذاك لا يصب في مصلحة المستثمرين والعكس هو الصحيح لأن الهدف هو زيادة كفاءة السوق وترسيخ مبدأ الاستثمار طويل الأجل وتخفيض نزعة مخاطر المضاربة».

ويرى تفاحة أن المستويات الحالية للسوق باتت مغرية للشراء وبالأخص عند الاقتراب من الحاجز النفسي الواقع عند 7100 نقطة.

ويضيف «احتمالية الارتداد كبيرة جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار تأخر السوق السعودية باللحاق بركب الأسواق الإقليمية والعالمية التي تشهد اندفاعاً إيجابياً من المستثمرين».

ولا يواكب أداء السوق السعودية أداء باقي الأسواق الخليجية التي حققت مكاسب قوية هذا العام. فقد بلغت مكاسب المؤشر السعودي 5.1 في المئة منذ بداية العام وحتى إغلاق أمس، بينما قفزت بورصتا دبي وأبوظبي 41 في المئة و33.5 في المئة على الترتيب فيما صعد المؤشر الكويتي 31.6 في المئة خلال الفترة ذاتها.

ومن جهته، يرى تركي فدعق، رئيس الأبحاث والمشورة لدى البلاد للاستثمار، أن التراجعات التي شهدها السوق هذا الأسبوع تعود لأسباب من بينها مخاوف المستثمرين بشأن قرارات هيئة السوق المالية الأمر الذي تسبب في عمليات جني أرباح يراها مفيدة على المدى المتوسط والبعيد.

وقال فدعق: «جزء كبير من المستثمرين الأفراد يركز على قطاع التامين الذي يضم ثلاث شركات تتجاوز خسائرها 50 في المئة من رأس المال.. لكن مع ذلك لم يكن للشركات التي تراجعت تاثير قوي لصغر وزنها على المؤشر».

وتوقع فدعق مسارا أفقيا مائلا للصعود يدور بين 7050 و7240 نقطة خلال تداولات الأسبوع المقبل. فيما قال تفاحة: «في أضعف الأحوال سيرتد المؤشر إلى 7200 – 7250 نقطة خلال الأيام المقبلة ولا تزال النظرة بأن القيمة العادلة لمؤشر السوق هي 8000 – 8200 نقطة على المدى المتوسط».

وأشار إلى أن سعر النفط سيكون العامل الرئيسي والمهم الذي ستتركز عليه الأنظار، موضحاً أن إيرادات النفط تمثل قرابة 44 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وقرابة 92 بالمئة من الإيرادات الحكومية للمملكة.

ولفت تفاحة إلى وجود نحو 47 شركة ارتفعت أسهمها بأكثر من 10 في المئة منذ بداية العام مقارنة مع صعود المؤشر اجمالا 5 في المئة.

وقال «لا يزال السوق مقوما بأقل من قيمته عند مكرر ربحية نحو 14 مرة لذلك هناك مجال لارتداد المؤشر».

أمريكا: سننفذ حظر الذهب على إيران

واشنطن – «رويترز»: قال مسؤول بارز بالخزانة الأمريكية أمس إن الولايات المتحدة ستنفذ بصرامة اعتبارا من الأول من يوليو عقوبات تحظر على الحكومات أو الشركات الخاصة بيع الذهب لإيران.

وأبلغ ديفيد اس. كوهين نائب وزير الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية للمشرعين إن هناك زيادة في مبيعات الذهب لإيران نتيجة الانخفاض الحاد في قيمة الريال الإيراني.

وفقد الريال نحو ثلثي قيمته أمام الدولار منذ أواخر عام 2011 نتيجة عقوبات غربية تستهدف القطاع المصرفي وصادرات النفط بسبب أنشطة إيران النووية ما يشكل ضغوطا مالية على العديد من الإيرانيين. وقال كوهين أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس في شهادته عن إيران «يمكن أن أؤكد لكم أننا ندرس بحرص شديد أدلة على ما إذا كانت أي جهة خارج إيران تبيع الذهب للحكومة الإيرانية».

واعتبارا من الأول من يوليو ستحظر الولايات المتحدة تحويلات أي معادن نفيسة او ذهب إلى مؤسسات إيرانية سواء حكومية أو خاصة وإلى المواطنين الإيرانيين.

وتنفي إيران السعي لامتلاك سلاح نووي لكنها رفضت في السنوات الماضية وقف عمليات تخصيب اليورانيوم وهي عملية يمكن أن تنتج وقودا لمفاعلات نووية أو تستخدم في نهاية الأمر في صنع قنبلة نووية.

صندوق النقد الدولي يوافق على منح قبرص قرضاً بقيمة 1.3 مليار دولار

واشنطن – «كونا»: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على منح قبرص قرضا بقيمة 1.3 مليار دولار مدته ثلاث سنوات اذ سيتم تقديم 110.7 ملايين دولار دفعة اولى الى حكومة قبرص.

ويعتبر القرض الذي جزءا من خطة الانقاذ المالية الطارئة البالغة 13 مليار دولار التي اقرها صندوق النقد الدولي وصندوق الانقاذ في الاتحاد الاوروبي «صندوق الية الاستقرار الاوروبي».

وذكر صندوق النقد الدولي في بيان الليلة الماضية صادر عنه ان القرض يسعى الى تحقيق استقرار النظام المالي للبلاد واستقرار الميزانية ودعم تعافي النشاط الاقتصادي للحفاظ على مستوى معيشة السكان. واكدت رئيسة الصندوق الفرنسية كريستين لاغارد ان «الاقتصاد القبرصي عانى ازمة في الثقة مرتبطة بنقاط الضعف في القطاع المصرفي الضخم ما ادى الى اختلالات داخلية وخارجية كبيرة». واضافت ان «السلطات اتخذت قرارات جريئة لتحديد الازمة منها الحلول الصريحة واعادة هيكلة اكبر مصرفين في البلاد دون اي تكلفة مالية وحماية المستثمرين في الوقت نفسه».

واشارت لاغارد الى تطبيق السلطات القبرصية اجراءات وتدابير دعم النظام المالي الا ان التحديات التي تواجه البلاد «مخاطر مهمة» منها اعادة الثقة بالقطاع المصرفي وتقليص العجز المالي والديون الى مستويات مقبولة.

«بنك البركة» يطرح صكوكاً بقيمة 200 مليون دولار

أعلن بنك البركة الإسلامي أمس عن طرح صكوك للاكتتاب العام بقيمة 200 مليون دولار بفوائد تفوق 6 في المئة.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي، محمد المطاوعة – في تصريحات على هامش إطلاق الصكوك – إن المدة المقررة للاكتتاب 18 شهراً. وأضاف «نحتفل اليوم بطرح صكوك مغايرة عن تلك التي تطرحها البنوك والمصارف بالمملكة كالمرابحات التقليدية أو صكوك اجارة، حيث ان مدة هذه الصكوك تعتبر قصيرة مقارنة بما هو مطروح في السوق، بالإضافة إلى أنها تحوي جانبا كبيرا من الربحية». وأكد انها تعتبر نقلة نوعية في طرح مثل هذه الصكوك المتعلقة بتمويل التجارة، وأن المستثمرين سيجنون أرباحا جيدة في فترة قصيرة من الاستثمار فيها، مشيراً إلى أن آخر موعد للاكتتاب في الخامس من أغسطس المقبل. وأوضح المطاوعة أن هذا الإصدار من الصكوك منخفض المخاطر، خصوصا أن هذه العمليات تدخل فيها أطراف حكومية أو شبه حكومية ومؤسسات الكبيرة، وأن كل عملية لا تقل عن 5 ملايين دولار. كما أن هناك تغطية مخاطر تقوم بها صناديق تساهم فيها الدول العربية مثل برنامج تمويل الصادرات، ويعد «البركة» أحد البنوك التي تقود التمويلات المجمعة بين البنوك». وعن اختيار البحرين لإطلاق هذه الصكوك، قال بسبب موقع البحرين الاستراتيجي، وكونها مركزاً مالياً نريد ربط المصدّرين من شرق آسيا إلى مستوردين في الوطن العربي، وكذلك المصدّرين في أوروبا إلى الدول العربية.

أرامكو تتوسع باستثماراتها من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية

تقرير: السعودية تتجه لإقامة 6 مصافٍ للبترول والغاز

بدأت السعودية التوسع في مشاريع الطاقة بشكل خاص في خطتها لتنمية اقتصادها خلال السنوات المقبلة، وهو ما أكدته وحدة «إيكونوميك إنتلجنس» التابعة لمجموعة الإيكونومست البريطانية، في تقريرها عن الاقتصاد السعودي عن شهر مايو الجاري.

وقال تقرير إيكونوميك إن المملكة بصدد إقامة عدد من المشاريع الكبرى، بما في ذلك 3 مصافي بترول، ومجمع «صدارة» للبتروكيماويات المقرر افتتاحه في 2015–2016، إضافة إلى ثلاثة حقول غاز ومصنع لصهر الألمنيوم في رأس الخير الصناعية، ما يجعل التوقع بأن يكون النمو الاقتصادي قويا ويبلغ في المتوسط 4.7 في المئة في الفترة بين عامي 2013 – 2017.

وحول مشاريع المملكة الجديدة في مجالي البترول والغاز، قال المستشار الاقتصادي، الدكتور فهد بن جمعة، إن الأهداف الاستراتيجية للمملكة من خلال شركة «أرامكو» هي التوسع في مجال التكرير ومعالجة وتسويق المنتجات لرفع إنتاجية الاقتصاد السعودي وتحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية.

وأضاف أن أرامكو تسعى لزيادة استثماراتها من أجل رفع طاقتها الإنتاجية من المنتجات المكررة والمواد البتروكيماوية، وهذا أدى إلى إضافة الزيت الخام الثقيل إلى الطاقة الإنتاجية المحلية للتكرير، وهو الأمر الذي سيستحوذ على جزء أكبر من إنتاج الشركة مع مرور السنوات.

ولفت إلى أن أرامكو أدركت مدى أهمية الغاز في توليد الكهرباء وإمداد محطات تحلية المياه وغيرها من الصناعات بالطاقة، كما أنه لقيم حيوي لصناعة البتروكيماويات، وكذلك يقلص استهلاك المملكة من استهلاك النفط مستقبلياً.

وذكر أن هذه الاستثمارت في التكرير والغاز ستخلق فرصا وظيفية جديدة للسعوديين وفي القطاعات المرتبطة بها، مثل القطاعات التحويلية والتصنيعية والتجمعات الصناعية الأخرى التي تخدم مرافق الشركة التكاملية في مجال التكرير والكيماويات.

وقال إن إنتاج الغاز «الغاز الطبيعي الرطب إلى معامل الغاز» ارتفع من 9.4 مليارات قدم قياسية مكعبة في اليوم في 2010 إلى 9.9 مليارات قدم قياسية مكعبة في اليوم في عام 2011. وأطلقت أرامكو برنامج التنقيب والإنتاج للغاز غير التقليدي من أجل التركيز على الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي غير التقليدية في المملكة والتي قد تضاهي احتياطياتها من الغاز التقليدي.

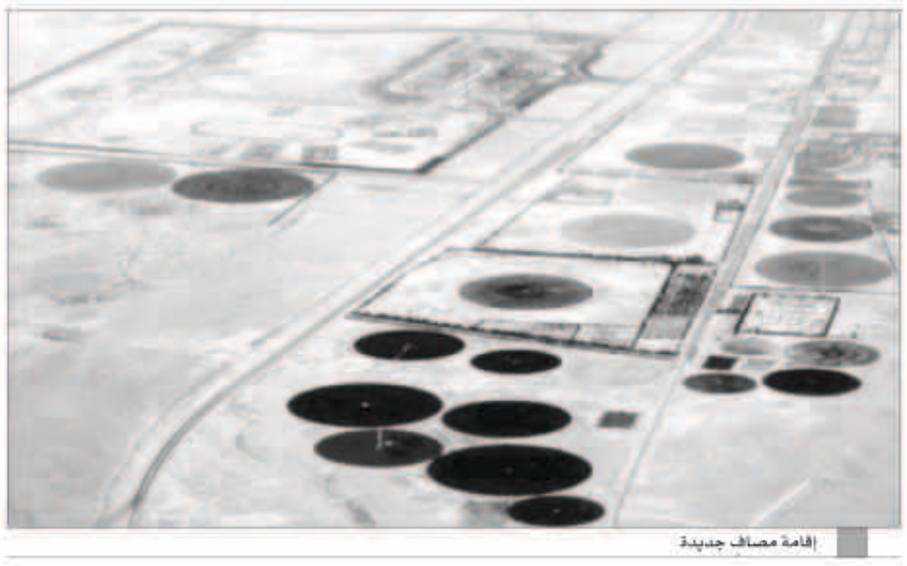
إقامة مصاف جديدة

وأشار إلى أن برنامج حقل كران، الذي بدأ الإنتاج، وهو أول مرحلة لإنتاج الغاز غير المصاحب من الآبار البحرية في تاريخ أرامكو، سيكون عند اكتماله في عام 2013 قادرا على تسليم 1.8 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز المار عبر خط أنابيب غاز يمتد تحت سطح البحر بطول 110 كيلومترات إلى معمل الغاز في الخرسانية.

وبين أن أرامكو بدأت أعمال الحفر في حقلي الغاز الحصباة والعربية البحريين الواقعين شمال شرق الظهران، محطمة بذلك العديد من الأرقام القياسية في أعمال الحفر، بما في ذلك حفر أكبر الآبار قطرا ومد أنابيب التغليف الأطول من نوعها، مضيفاً أن أرامكو أحرزت تقدما كبيراً أيضاً في معمل الغاز الجديد في واسط، والذي سيكون أحد أكبر معامل الغاز التي بنتها أرامكو والذي سيتم الانتهاء منه في عام 2014.

100 مليار درهم مدفوعات «بطاقات الائتمان» في الإمارات

تقرير: اختراق البنوك لم يؤثر في تراجع استخدام البطاقات

ارتفعت عمليات سداد المشتريات باستخدام البطاقات الائتمانية في السوق الإماراتية بنسبة 20 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بحسب صحيفة «الإمارات اليوم».

وأشارت شركة «نتووورك إنترناشونال»، المتخصصة في حلول الدفع الإلكتروني على هامش مشاركتها في معرض «البطاقات وأنظمة الدفع»، الذي أنهى أعماله في مركز دبي التجاري العالمي، أمس، إلى أن إجمالي قيمة المدفوعات باستخدام البطاقات في الإمارات خلال عام 2012، بلغ 100 مليار درهم، ويتوقع أن يرتفع بنسب تتراوح بين 20 و25 في المئة في نهاية العام الحالي.

وأعلنت الشركة عن صفقات مع مراكز رئيسة في قطاع تجارة التجزئة لتزويدها بأجهزة جديدة مبتكرة للدفع المتنقل باستخدام البطاقات، يطلق عليها «الكاشير المتحرك»، لإتاحة عمليات الدفع من دون الحاجة للوصول إلى مكتب المحاسبة في المراكز التجارية.

من جهته، قال نائب رئيس أول في شركة «نتووورك إنترناشونال»، سامر سليمان، إن الشركة رصدت نمواً بنسبة 20 في المئة في عمليات الدفع، وسداد المشتريات باستخدام البطاقات الائتمانية في الدولة خلال الربع الأول من عام 2013، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012، مدعوماً بانتعاش نشاطات التسوق، وارتفاع حركة الأفواج السياحية منذ بداية العام.

وأضاف أن الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية يشكل حالياً 15 في المئة من إجمالي عمليات الدفع والإنفاق العام في الدولة، لافتاً إلى أن قيمة المدفوعات باستخدام البطاقات الائتمانية بلغت في السوق المحلية 100 مليار درهم خلال عام 2012، ومن المتوقع أن ترتفع بنسب تتراوح بين 20 و25 في المئة في نهاية العام الجاري، تأثراً بنمو النشاطات الاقتصادية عموماً، وفي المجال السياحي خصوصاً.

العمل ببطاقات الائتمان لم يتأثر

وكشف أن الشركة تستحوذ على 60 في المئة من أجهزة الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية، مشيراً إلى أنها رفعت عدد الأجهزة التابعة لها في الدولة منذ بداية العام الجاري إلى نحو 50 ألف جهاز، مقارنة بـ41 ألف جهاز خلال الفترة المماثلة من عام 2012، لتلبية الطلب على تلك الأجهزة، خصوصاً لدى الشركات العاملة في مجال توزيع الوقود.

وأوضح سليمان أن «عمليات الاحتيال والاختراق التي تمت أخيراً على بطاقات الائتمان عالمياً، لم تؤثر في تراجع الدفع باستخدام البطاقات، باعتبار أن ذلك الحادث عارض، ولا يتنافى مع كون استخدام البطاقات في الإمارات يتم وفق معايير أمنية مرتفعة».

مبيعات مشروع «داماك تاورز باي باراماونت» تتجاوز مليار درهم

أعلنت «داماك العقارية» أكبر مطور خاص للعقارات الراقية في منطقة الشرق الأوسط عن تجاوز قيمة مبيعاتها في مشروع «داماك تاورز باي باراماونت» عتبة المليار درهم إماراتي رغم أنه لا يزال قيد الإنشاء في منطقة البرج بدبي. وأكدت الشركة بيعها جميع الشقق السكنية الفندقية والمتكاملة الخدمات في المرحلتين الأولى والثانية من المشروع وذلك بمعدل 8 شقق يوميا منذ إطلاق المشروع قبل سبعة أسابيع. وتعتزم الشركة طرح الدفعة الثالثة من شقق المشروع في السوق خلال فترة قريبة مع انطلاق جولاتها الاستثمارية في كل من المملكة العربية السعودية وقطر وسنغافورة.

ويستحضر مشروع «داماك تاورز باي باراماونت» الذي تطوره «داماك العقارية» بالتعاون مع «باراماونت للفنادق والمنتجعات» أجواء هوليوود الساحرة وأسلوب الحياة الفريد لكاليفورنيا ويكرس تألق شركة الإنتاج السينمائي الشهيرة «باراماونت بيكتشرز» على مدى 101 عام ماضية. وقال زياد الشعار المدير التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «داماك العقارية» ان الشركة نجحت في بيع أكثر من 40 في المئة من مشروع «داماك تاورز باي باراماونت» في غضون سبعة أسابيع فقط مما يشير إلى الإقبال الكبير الذي تشهده السوق العقارية بدبي ولاسيما في قطاع الشقق الفاخرة متكاملة الخدمات حيث شهد الطلب على أسلوب المعيشة الفاخر الذي يوفره المشروع إقبالا غير مسبوق.

وينتمي مستثمرو وحدات «داماك تاورز باي باراماونت» إلى 32 دولة بما فيها روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ويتكون مشروع «داماك تاورز باي باراماونت» من 4 أبراج شاهقة يفوق ارتفاعها 250 مترا تضم شققا فندقية متكاملة الخدمات مكونة من غرفة نوم واحدة أو اثنتين أو ثلاث غرف وستتولى إدارتها «داماك ميزون» ذراع الضيافة التابعة لشركة «داماك العقارية».

وتتضمن الشقق الفندقية متكاملة الخدمات مطابخ متكاملة التجهيزات فضلاً عن العديد من المزايا الأخرى مثل المواقف الخاصة لركن السيارات والخدمة الشخصية وتنظيف الغرف والخدمات الخاصة للعناية بالجمال داخل الغرف وخدمة العناية بالأطفال إضافة إلى ناد مخصص لهم يفتح أبوابه على مدار الساعة.

ويمكن للمالكين إدراج منازلهم ضمن برنامج التأجير المتميز خلال الأشهر التي لا يتواجدون فيها في شققهم الأمر الذي سيمنحهم إيرادات مجزية.

ويضم المشروع فندقا يحمل علامة شركة «باراماونت للفنادق والمنتجعات» ومنصة متعددة المستويات تزخر بمجموعة من أرقى المطاعم وصالات الاجتماعات والمناسبات إضافة إلى صالة سينما ومراكز صحة ولياقة بدنية وبرك سباحة ونواد للأطفال ومتاجر للتجزئة ومنتجات تحمل جميعها علامة «باراماونت» أو إحدى العلامات التجارية الشريكة.

ونوه الشعار إلى أن الشقق الفندقية المرتبطة بعلامات تجارية فاخرة في المواقع الرئيسية لدبي تلعب دورا جوهريا في انتعاش سوق العقارات حيث تشهد مثل هذه المشاريع طلبا مرتفعا من جانب المشترين العالميين وتوفر دبي أسعارا تنافسية قياسا إلى بقية المدن العالمية الأخرى وقد بدأنا نشهد بالفعل طفرة قوية على صعيد الاستثمارات العقارية مع عودة السيولة مجددا إلى الأسواق العالمية.